



السياسة النقدية وتلازم التنمية المستقلة والتنمية المستدامة

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان
وليد بركات - مصرف لبنان

مكتبة الإسكندرية

١٥ أيار ٢٠١٧ | الإسكندرية، جمهورية مصر العربية

قائمة المحتويات

١. المقدمة..... ٢
٢. استدامة التنمية واستقلاليتها: وجهان لسياسة نقدية واعدة..... ٢
٣. تجربة مصرف لبنان النقدية في التنمية..... ٥
٤. التحديات المشتركة للسياسات النقدية العربية في بناء تنمية مستقلة ومستدامة..... ٧
٥. خلاصة..... ٨

أيها السيدات، أيها السادة،

يخالجني شعور بالفخر والاعتزاز، وأنا أقف أمامكم اليوم في هذا الصرح الثقافي العلمي الشامخ، وذلك لسببين. السبب الأول يعود إلى العراقة الإنسانية والحضارية والثقافية التي يتميز بها هذا المكان، حيث بُنيت هذه المكتبة الحديثة والمتألقة لتُكمل مسيرة مكتبة الإسكندرية التاريخية التي لعبت دوراً مشرفاً في حفظ وتطوير تراث الفكر الإنساني القديم قبل الميلاد، لتكون، مع مدينة الإسكندرية، منارة من منارات الشرق وقطباً للتواصل والتفاعل الحضاريين بين الشرق والغرب. بذلك، أخذت هذه المكتبة الحديثة - بل المجمع الثقافي - على عاتقها أن تكون "نافذة العالم على مصر ونافذة مصر على العالم، ومؤسسة رائدة في العصر الرقمي، وفوق كل ذلك، مركزاً للتعلم والتسامح والحوار والتفاهم".¹ وهنا يكمن السبب الثاني لاعتزازي، إذ يشكّل هذا النهج الحوارى التواصلى، الجامع بانفتاحه والقيمي بأصالته، الذي يميّز مدينة الإسكندرية ومكتبتها، بل يميّز شقيقتنا الكبرى مصر، كما لبنان وعاصمته بيروت، قيمة معنوية كبيرة على الصعد الإنسانية والقومية والوطنية. ولا شك أن مكانة هذا النهج، المتجذرة والمؤثرة هي التي جعلت الإسكندرية هدفاً لأعداء الحوار والانفتاح والتواصل الحضاري والقيم الإنسانية، والتنمية بكل أشكالها، منذ حوالي شهرٍ من الآن. فما كان من الإسكندرية ومواطنيها وصروحها إلا أن لملموا جراحهم وتصدّوا من جديد للمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهم. نسأل الله أن يتغمّد الشهداء برحمته ويشمل الجرحى برعايته.

في كلمتي هذه الامسية، التي تحمل عنوان "السياسة النقدية وتلازم التنمية المستقلة والتنمية المستدامة"، سوف أستهلّ بعرض مفهومَي استدامة التنمية واستقلاليتها كهدفين متكاملين من أهداف السياسة النقدية الواعدة، ومن ثمّ سأتطرّق، باختصار، لتجربة مصرف لبنان النقدية في التنمية، لآختم باستعراض التحديات المشتركة للسياسات النقدية العربية في بناء تنمية مستدامة ومستقلة.

ا. استدامة التنمية واستقلاليتها: وجهان لسياسة نقدية واعدة

لقد مضى حوالي عامٍ ونصف على إنفاذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي اعتمدها قادة العالم عام ٢٠١٥ في قمة أممية تاريخية، وسلّطت عليها الأضواء باعتبارها أهدافاً عالمية شاملة تبغي تحويل العالم باتجاه تحقيق مصالحه العليا. من هذا المنطلق ينبغي على الدول أن تضع هذه الأهداف نصب أعينها خلال السنوات الأربع عشرة المقبلة، وبالتالي تحشد الجهود للقضاء على الفقر ومظاهره من جوع وسوء تغذية، وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية الجيدة، ومكافحة عدم المساواة بكافة أشكاله، ومعالجة تغيّر المناخ والتلوّث البيئي، وتطوير آليات الطاقة البديلة والمتجددة، وتشجيع الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، وتعزيز النمو

الاقتصادي وظروف العمالة اللاتقة والإنتاج الصناعي والابتكار، وبناء المدن والمجتمعات المحلية المستدامة، بالإضافة إلى نشر قيم السلام والعدل والحوكمة والشراكة لتحقيق الأهداف.^٢

إن مبادئ التنمية المستدامة التي تصبو إلى تحقيق هذه الأهداف التي ذكرنا تشكّل، دون شك، معايير اجتماعية-اقتصادية سامية في المقاييس الإنسانية العالمية، وضرورية لتحقيق رفاهية المجتمع الإنساني وديمومته. لكن هذه المبادئ، إذا ما قيست بظروف الدول النامية ومحدودية مواردها وإمكاناتها الاقتصادية، تبقى رهينة هذا الضعف ومجزأة التطبيق، وبالتالي محدودة التأثير والفعالية. بالطبع، من المبكر الحكم على آليات وضع الخطط والبرامج المنوطة بتحقيق هذه الأهداف، ومسارها ونتائجها، خاصةً في البلدان النامية، كما هو الحال في منطقتنا العربية. ويمكن القول إن النزاعات والأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية المستعصية تجعل من الساحة العربية ساحة غير نمطية، ويتعدّد اتخاذها كنموذج اختبار لقياس مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إلا أن نظرة سريعة على بعض المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية العربية، إذا ما اتخذنا الاقتصاد العربي مثلاً للاقتصادات النامية، تُفضي إلى الاستنتاج أن هناك حاجة موضوعية وذاتية في أن للبحث في مبادئ تتماشى وتتقاطع وتتكامل مع مبادئ التنمية المستدامة، لكنها تعبر عن حلول لقضايا الدول النامية، والعربية بشكل خاص، بشكل أكثر تماساً ودقّة وحصريّة. وبهذه أعني مبادئ التنمية المستقلة.

فمن حيث الهيكلية السلعية للتجارة الإجمالية العربية، تشكّل الصادرات النفطية والاستخراجية ما يقارب الـ ٧٠ بالمئة، بينما تشكّل الصادرات الصناعية حوالي ٢٥ بالمئة من إجمالي الصادرات العربية. أما التجارة البينية العربية من حيث الصادرات، فتشكّل نسبتها حوالي ١٠ بالمئة فقط من إجمالي الصادرات العربية.^٣ فضلاً عن ذلك، لا تزال معظم البلدان العربية خارج دائرة المنافسة من حيث جودة العمليّة التعليمية ونوعيّة مخرجاتها، كما تشير التقارير الدوليّة التي تؤكد محدوديّة القدرات الإبداعية والمهارات المعرفية الضرورية لبناء اقتصاد المعرفة.^٤ أما من حيث عدالة توزيع الدخل والثروة، فيُظهر مؤشر جيني (Gini Index) أن المنطقة العربية تسجّل مستويات متدنيّة إلى متوسطة في عدالة المداخيل والاستهلاك.^٥ في حين تصنّف كل البلدان العربية ضمن النصف الأدنى من مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.^٦

انطلاقاً من هذا الواقع، تشكّل التنمية المستقلة، بالتكامل مع التنمية المستدامة، ضرورة في عملية استنهاض الاقتصاد العربي من واقعه المتردّي اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً. ويمكن تحديد الركائز التي تقوم عليها التنمية المستقلة كالتالي:

أولاً، تزويد الاقتصاد بأكبر قدرٍ من قوة الدفع الذاتي، وتمكينه من مواجهة الصدمات الخارجية. وهذا يتطلب إحداث نقلة نوعية من الاقتصاد الريعي الذي يسود منطقتنا إلى الاقتصاد الإنتاجي؛ وتخفيض الخلل في ميزان المدفوعات، وخاصة في الميزان التجاري؛ والسعي للتنوع الاقتصادي؛ وحصص حجم الدين العام الخارجي.^٧

ثانياً، تحصين الرساميل الوطنية، بشرياً ومادياً. إن تحقيق التنمية الشاملة والمستقلة عن أي قيود لا بد وأن يقترن ببناء رأسمال بشري عالي الجودة، يستند إلى منظومة تعليمية ومعرفية متطورة. هذا بالإضافة إلى تحقيق مستويات عالية من المدّخرات والاستثمارات الوطنية وتراكم رأس المال، والتي تشكل بدورها عامل جذب للاستثمار الأجنبي، بحسب ما تثبته تجارب الدول.^٨

ثالثاً، اعتماد استراتيجية تنمية وطنية تقوم على رؤية راسخة للدولة ومؤسساتها، وتنتهج أسلوب التخطيط والتطبيق الممنهج للنهوض بالقدرات العلمية والتقنية وتأمين متطلبات التصنيع. ويأتي هذا في إطار شراكة ما بين القطاعين العام والخاص كما والمجتمعين الأهلي والمدني، إضافة إلى الانفتاح على المؤسسات الدولية والتجارب الرائدة عالمياً.^٩

رابعاً، الحرص على عدالة توزيع الدخل والثروة، مما يساهم في تقوية تماسك النسيج الاجتماعي وما يتولّد عنه من تضامن وتكافل. وهذا له دورٌ إيجابي في النمو الاقتصادي، بفعل ما ينتج عنه من تحسين في القدرات البشرية والإمكانيات الإنتاجية وإشباع الاحتياجات الاستهلاكية.^{١٠}

خامساً، تطبيق قيم الديمقراطية التشاركية ومكافحة الفساد. إن توسيع الأطر التي تعزّز الديمقراطية التشاركية يولّد الطاقة المعنوية، ويدعم الحسّ بالمواطنة الاقتصادية، ويحصّن الرأسمال البشري. وهذه كلها عوامل لا تتحقّق التنمية بغيابها. كما أن الديمقراطية التشاركية هي صمّام الأمان ضد الفساد، الذي لا بدّ من مكافحته عن طريق تطبيق مبادئ الحكم الصالح والإدارة الرشيدة.^{١١}

سادساً، انتهاج سياسة الانفتاح الإيجابي على الاقتصاد العالمي ومؤسساته، مع الحرص على بناء الطاقات الإنتاجية الوطنية بمزايا تنافسية. هذا بالإضافة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي مع المحيط الحيوي، والتعاون مع الشركاء الاقتصاديين الخارجيين.^{١٢}

يبقى في هذا المجال أن نضيء على دور السياسة النقدية في رفد التنمية المستقلة والمستدامة. لقد برز هذا الدور في مواجهة استفحال الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتبعاتها، خلال العقد المنصرم. إذ شكّلت نزعة عالمية نحو تفعيل دور غير تقليدي في السياسة النقدية للمصارف المركزية، بالإضافة إلى السياسات التقليدية، تكون بمثابة عامل رديف للمالية العامة، وتصبو إلى تعزيز النمو والتنمية. تتكوّن هذه السياسة النقدية من شقين: شقّ تنفيذي وآخر تنظيمي. وينعكس كلٌّ من النمو والتنمية في الشقّ التنفيذي عبر جزئيه التقليدي وغير التقليدي. ففي الجزء التقليدي من السياسة النقدية التنفيذية تسعى السلطة النقدية إلى تحفيز النمو وتعزيز استقلالية التنمية عبر وسائلها وأدواتها التقليدية، كالمحافظة على الاستقرار النقدي وسعر الصرف، وحماية سلامة النظام المالي والقطاع المصرفي، وتحقيق معدلات تضخّم متدنية واستقرار في الأسعار، والسعي إلى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، وتمويل عجز المالية العامة بالتركيز على الدين الداخلي وإدارة الدين العام. وتأتي هذه الأدوات لتصبّ في توفير المناخ النقدي والمالي الضروريين للتنمية المستقلة، من حيث حصر حجم الدين العام الخارجي، وحصين الرساميل الوطنية، وعدالة توزيع الدخل والثروة.

أما الجزء غير التقليدي من السياسة النقدية التنفيذية، فيتركز حول إضفاء بعد اجتماعي وأخلاقي وتنموي على أداء السلطة النقدية وتجديد الجهود الرامية إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية-الاقتصادية لديها عبر تطبيق مبادرات تحفيزية وهندسات مالية في سبيل إفادة الاقتصاد والمجتمع على حدّ سواء، خاصة في مواجهة الأزمات. وهذا يستلزم مساندة الحكومات في توفير الظروف المؤاتية لتحقيق النمو المستدام، وتلبية شروط التنمية بوجهيها المستقل والمستدام. وأهمّ مظاهر هذه الظروف: إحياء سوق العمل، وتنشيط الطلب الداخلي، وردم الفجوات في المداخيل والثروات بانتهاج سياسات اقتصادية توائم بين استقرار الأسعار والحماية الاجتماعية-البيئية، وحماية الاستقرار المالي عن طريق إيجاد توازن في الأسواق المالية ما بين التمويل الإقراضي والتمويل المساهم، وانتهاج السياسات الكفيلة بتطبيق الحدّات عبر مواكبة التطورات المعرفية والتقنية التي تغزو الأنظمة المالية والمصرفية، وتشجيع ظواهر الاقتصاد الإنتاجي المعرفي، بعيداً عن آفات الاقتصاد الريعي.

وللشق التنظيمي من السياسة النقدية حصته في احتضان النمو والتنمية المستقلة والمستدامة عن طريق وضع الأساس التنظيمي والبنية التحتية المالية، وذلك من خلال: تحسين الاستقرار المالي عن طريق تأمين إطار تنظيمي ورقابي عصري وحصين؛ وتعزيز مبادئ الحوكمة المؤسسية والإدارة الرشيدة في المصارف المركزية والقطاع المصرفي ككل؛ وتعزيز الشمول المالي والترية المالية لدى المستهلك، إضافة إلى الابتكار المالي وحماية المستهلك المالي.

III. تجربة مصرف لبنان النقدية في التنمية

لقد كان مصرف لبنان سابقاً في انتهاج سياسة نقدية تجمع ما بين العصرية والمحافظة. يمارس مصرف لبنان صلاحياته كسلطة نقدية برؤية تنموية شاملة ومستقلة ومستدامة، واضعاً نصب عينيه تجاوز التحديات التي تفرضها الأزمات المستدامة التي يشهدها النظام المالي العالمي وسط تداعيات أزمته العالمية، وتعاني منها منطقتنا بإرهاصاتها المفصلية على المستويين السياسي والاقتصادي، ويعايشها لبنان عبر تعثر مؤسساته وأعباء اقتصاده الذي يعاني تراجعاً في الطلب الخارجي.

في هذا السياق، يمكن تلخيص أهمّ مظاهر هذه السياسة في جانبيها التنفيذي والتنظيمي، كالآتي:

في الشق التنفيذي التقليدي، دأب مصرف لبنان على أداء دوره النقدي والمالي مدعوماً بسلة من الأدوات. ومن أهمّ ملامح هذا الدور، أولاً، المحافظة على الاستقرار النقدي وسعر الصرف، مدعوماً بموجوداته من العملات الأجنبية التي بلغت مستويات قياسية تعدّت الـ 41 مليار دولار، يضاف إليها مخزونه الوفير من احتياطي الذهب الذي يشكّل صمام أمان للاقتصاد. ثانياً، تأمين استقرار معدّلات الفوائد، وتأمين مصادر التمويل للقطاعين العام والخاص، بحيث بلغ معدّل الشمول المالي في لبنان نسبة ٤٧ بالمئة مقارنة بـ ١٨ بالمئة في الدول العربية. ثالثاً، تأمين نظام دفع محلي آمن ومتطور. رابعاً، إدارة فائض السيولة من خلال إصدار شهادات الإيداع وتشجيع التسليف بالليرة اللبنانية، بما يجنب البلاد مخاطر التضخم الذي حُصر ضمن سقف الأربعة بالمئة. خامساً، تطوير الأسواق المالية،

حيث أنشئت لهذه الغاية هيئة الأسواق المالية. سادساً، إدارة الدين العام للدولة اللبنانية بشكل فعّال يهدف إلى الاستمرار في تأمين ملاءة الدولة اللبنانية.

أما الدور التنفيذي غير التقليدي، فقد تميّز بنجاحته في ابتداء المبادرات والحلول في مواجهة التحديات الاجتماعية-الاقتصادية-البيئية. ويتم ذلك من خلال إطلاق المبادرات التحفيزية للمصارف في مجال التسليف إلى القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية والفنية، وتأمين مزيدٍ من فرص العمل وإعادة تكوين الطبقة المتوسطة، وذلك بفوائد مقبولة عن طريق إعفاء المصارف من جزء من احتياطاتها الإلزامي وتوفير قروض لها بفوائد متدنية. في هذا الإطار، بلغ معدل قيم الرزم التحفيزية منذ إطلاقها العام ٢٠١٣، المليار دولار سنوياً، مساهمة بـ ٥٠ بالمئة من النمو المحقق خلال الأعوام الأربعة المنصرمة. هذا فضلاً عن تأمين موارد الرسملة لقطاع اقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، بابتكار هندسة مالية تضع بتصرف هذا القطاع نحو 600 مليون دولار بهدف دعم جهود الابتكار والإبداع في أوساط الشباب بشكل خاص، وذلك بواسطة التمويل الرأسمالي المساهم وليس الإقراضي، مما يجنب هذا القطاع الناشئ أعباء المديونية. والجدير ذكره أنه يوجد حالياً في السوق اللبنانية ما يقارب الـ ٨٠ شركة ناشئة، وأن القطاع قد خلق ٦,٠٠٠ فرصة عمل، وأضاف إلى الثروة الوطنية ما يقارب المليار دولار. ويتطلع مصرف لبنان إلى نمو في هذا القطاع ما بين سبعة وتسعة بالمئة سنوياً خلال الثلاث سنوات المقبلة، وهو الذي يُعتبر قطاعاً واعداً للبنان، كما القطاع المالي وقطاع النفط والغاز. أما الهندسة المالية الأخيرة، فقد دعمت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ومكنت المصارف من زيادة رساميلها وتكوين مؤونات عامة إضافية بما يتماشى مع المتطلبات الدولية (حسب بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ المعروف بـ IFRS 9).

أما في الشق التنظيمي، فقد أثبت مصرف لبنان امتلاكه حساً تنظيمياً متميزاً من حيث أسبقيته على الصعيد العالمي في إرساء القواعد والسياسات لنظام مصرفي-مالي آمن ومستقر يتميز بتقيده الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية المصرفية والمحاسبية، مما مكّنه من تجنّب كثير من تداعيات الأزمة المالية التي عانت منها، وما زالت تعاني، دول كثيرة، منها ما هو في مصاف الدول المتقدمة والغنية. في هذا المجال، سعى مصرف لبنان للحفاظ على الاستقرار المالي القائم إلى تحقيق مستوى سيولة مرتفع وكفاية رأس المال والحد من المديونية؛ وحرص على تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة وحماية المستهلك؛ وقام بتطبيق المعايير الدولية الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتنظيم حركة الأموال عبر الحدود ومكافحة التهرب الضريبي؛ واتخذ كل التدابير اللازمة لمواجهة المخاطر الخارجية، بما يحفظ سمعة لبنان ويمنع الأموال غير الشرعية من الدخول إلى السوق المحلية؛ بالإضافة إلى تطوير السوق المالية الضرورية لتفعيل عملية التمويل المساهم، بغية إيجاد توازن ما بين التمويل الإقراضي والتمويل الرأسمالي.

١٧. التحديات المشتركة للسياسات النقدية العربية في بناء تنمية مستقلة ومستدامة

لا يخفى على أحد أن التحديات الاجتماعية-الاقتصادية التي تواجهها منطقتنا العربية وصلت إلى مستويات خطيرة في السنوات القليلة الماضية. فقد انخفض معدّل النمو إلى نحو ٢,٤ بالمئة، ليتحسّن قليلاً خلال السنة المنصرمة ليتجاوز ثلاثة بالمئة. ومن المتوقع حدوث تحسّن كبير في أرصدة المالية العامة والحساب الجاري للمنطقة ككل، بعد أن تحوّل فائض الموازنة الضخم الذي حققته المنطقة عام ٢٠١٠ إلى عجز قدره ٢٨٥ مليار دولار في عام ٢٠١٦، متأثراً بانخفاض أسعار النفط في ظلّ الضعف في التنويع الاقتصادي للمنطقة. وكانت النتيجة هي ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، وضعف بيئة أنشطة الأعمال في القطاع الخاص. وفي ما يتعلق بالأوضاع في مصر، فإننا نتطع لأن يشكّل بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي خطوةً استراتيجية تمثل مثلاً يُحتذى به على صعيد المنطقة ككل.^{١٣}

في الإطار ذاته، أظهر مسح الشباب العربي لعام ٢٠١٧ نظرة تشاؤمية عند قطاعات واسعة من الشباب العربي، خاصة في ما يتعلّق بسياسات أنظمة الحكم وما يعتبرونه فجوة قائمة بينها وبين الشعوب. كما اعتبر الكثير منهم البطالة والتطرّف أخطر ما تواجهه بلدان المنطقة، مما يعوق فرص التقدم. هذا بالإضافة إلى نظرهم السلبية حول الفجوة بين النظام التعليمي المتردّي وأسواق العمل.^{١٤}

من هذا المنطلق، ثمة تحديات مشتركة تواجه السياسات النقدية العربية في تصديها لمهامها التقليدية وغير التقليدية. وبناءً على ما أسلفنا، يكمن الدور الاستراتيجي لهذه السياسات في التزامها توفير المناخ الملائم والبنية التحتية النقدية-المالية لبناء تنمية مستقلة ومستدامة، مما يحتمّ عليها مواجهة تحديات مشتركة، نذكر أهمها بإيجاز:

أولاً، تأمين صمود النظام المالي برّمته عن طريق تطبيق الرقابة التحوطية الكلية (Macro-Prudential Supervision) التي تعمل بوظيفتين تعكسان بعضهما: حماية النظام المالي من التطورات الاقتصادية التي تهدد الاستقرار، وحماية الاقتصاد من طفرة النظام المالي.

ثانياً، الربط بين التنظيم المالي والسياسة النقدية، وحسن استخدامهما بالتوازن، بحيث يخدم كلُّ منهما الآخر عن طريق اتباع سياسات اقتصادية توائم بين استقرار الأسعار والحماية الاجتماعية وصيانة النظام المالي من المخاطر المالية النظامية.

ثالثاً، إيلاء الاهتمام بتعزيز الشمول المالي والقدرات المالية والتربوية المالية لدى المواطنين، بالإضافة إلى إجراءات حماية المستهلك المالي، مما يخدم الرؤية الاستراتيجية بتحقيق الرفاه المالي والاقتصادي، والنمو المستدام، والاستقرار المالي.

رابعاً، الالتزام بالتوازن الدقيق بين سياسات الشمول المالي وفوائدها في تسهيل الاستهلاك واستقرار الأسعار من جهة، وحماية الاستقرار الاجتماعي من المخاطر الائتمانية الناتجة عن عمليات الاقتراض المتمادية من جهة ثانية، مما يستلزم إيجاد توازن بين التمويل الإقراضي والتمويل

الرأسمالي. فالمعادلة هنا تفرض تلازم تعزيز الشمول المالي مع تطوير الرقابة المالية، دون أن يؤدي ذلك إلى تقييد الابتكار المالي.

خامساً، إيجاد تناغم بين مصالح اللاعبين الاقتصاديين، بما يخدم المصالح الاقتصادية الوطنية العليا. ويشمل اللاعبون الاقتصاديون كلاً من المستهلكين وقوى السوق والقطاعين المصرفي والمالي والقطاع التعليمي. وهنا تكمن أهمية استقصاء الحاجات التمويلية للمجتمع والاقتصاد الحقيقي الإنتاجي، ومن ثم موازنة الخدمات المصرفية والمالية مع هذه الحاجات، بحسب أولويتها.

سادساً، الحرص على التعامل مع متطلبات الامتثال الدولية، خاصة في ما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، مما يجنب النظام المصرفي-المالي عواقب الخضوع للعقوبات واهتزاز العلاقة مع المصارف المراسلة بسبب تجنّب هذه الأخيرة للمخاطر.

سابعاً، تطبيق السياسات النقدية التي تخدم الاقتصاد الإنتاجي والمعرفي. لذا، ينبغي تقليص المظاهر الريعية في الاقتصاد، وتعزيز السياسات التي تشجع على الادخار والاستثمار، والتنوع الاقتصادي، والتصنيع.

ثامناً، تعزيز التنسيق الوثيق مع السياسة المالية، وذلك لضمان المصداقية وحسن إدارة الأزمات بما يحسّن أداء الاقتصاد الحقيقي بشكل مجد.

تاسعاً، تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة والحوكمة المؤسسية لتعزيز الشفافية والمساءلة في أداء السلطة النقدية، مما ينعكس إيجاباً على الثقة في إدارة السياسة النقدية-المالية الوطنية، ويحقّق مواطنة اقتصادية أكبر.

عاشراً، وضع رؤية استراتيجية وآليات للتعاون والتنسيق والتكامل بين السياسات النقدية العربية، بما يخدم المصالح المشتركة لاقتصاديات الأقطار العربية وأسواقها المالية وقطاعاتها المصرفية.

.v خلاصة

إن الأهمية المتزايدة للملقة على عاتق السياسة النقدية، ترتّب على السلطات النقدية العربية مسؤوليات تاريخية في المساهمة، من موقعها، بالتصدي لتحديات المرحلة. ولا يمكن لهذا التصدي أن يرتقي إلى مصاف التحديات إلا من خلال تنمية تحقّق استدامتها من خلال استقلالها، وتضمن استقلالها عن طريق استدامتها، على أساسٍ من التكامل التنموي العربي الرحب.

وشكراً.

قائمة المراجع

-
- ^١ <http://www.bibalex.org/ar/page/about>
- ^٢ <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/>
- ^٣ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥. صندوق النقد العربي.
- ^٤ Scwab, K. 2015. The Global Competitiveness Report 2015-2016. World Economic Forum
- ^٥ Milbach-Bouché, N. 2015. Perspectives on Inequality Challenges in the Arab Region. UNDP 2015
- ^٦ Corruption Perceptions Index 2016. Transparency International
- ^٧ المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، ٢٠١١. مركز دراسات الوحدة العربية.
- ^٨ .Ibid
- ^٩ .Ibid
- ^{١٠} .Ibid
- ^{١١} .Ibid
- ^{١٢} .Ibid
- ^{١٣} اقتصاديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مجموعة البنك الدولي ٢٠١٧.
- ^{١٤} <http://arabyouthsurvey.com/findings.html>